EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصّحافة والإعلام في مصر

التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصحافة

يونيو 2025

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصِّحافة والإعلام في مصر
التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصحافة
يونيو 2025

اسم الجهة الناشرة: المرصد المصري للصحافة والإعلام

تاريخ الإصدار: يوليو 2025

أسماء الفريق المسؤول

إعداد وتحرير

عصام ناصر

تدقيق لُغوي

مارسيل نظمي

إخراج فني

سمر صبري

قائمة المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المقدمة	4
2	المنهجية	5
3	الملخص	8
4	محاور التقرير	9
5	أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات	10
6	ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات	13
7	ما تم توثيقه "بأثر رجعي"	19
8	حالات قيد الدراسة والتحقق	23
9	ثالثًا.. تطورات المجتمع الصحفي	24
10	الخاتمة والتوصيات	27

المقدمة

الحرية روح الصِّحافة والإعلام، بدونها تصبح المؤسسات الصحفية والإعلامية إما أبواق دعاية، أو مضخة للشائعات. والحرية لا تضمن صِحافة وإعلام فعال وحقيقي فحسب، إنما هي ضمانة لحياة آدمية وآمنة للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، وبغير الحرية تتراجع الصِّحافة والإعلام ويتعرض العاملين/ات فيها للانتهاكات والمضايقات والقيود، وكل ما يهدد استقرارهم، ويجهض طموحاتهم المهنية ويحول بينهم وبين تطوير قدراتهم وتجويد إنتاجهم.

أما العدالة الاجتماعية فهي أساس الحرية؛ فلا حرية لجائع أو لمن كان أمانه الغذائي واستقراره المادي مهددًا؛ فالعدالة هي الضمانة الأولى للحرية وشرطها الأساسي، لذلك كان من الضروري التركيز على كل ما من شأنه ضمان تحقيق أجر عادل للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وترسيخ قواعد معروفة ومستقرة تحكم العِلاقة بين إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية، والعاملين/ات بها.

انطلاقًا من تلك القيم، ومن العهدين الدُّوَلِيّ للحقوق المدنية والسياسية، والدُّوَلِيّ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتتبع المرصد المصري للصحافة والإعلام ما يهدد حرية الصحافة والإعلام، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات في المهنة.

في ظل هذا الاهتمام، تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير دورية -شهريًا- تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام، كما تهدف لفهم منطق و أنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، بهدف المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي محققة مسعى التوثيق من ناحية التأريخ، والتغيير والتحسين والإصلاح.

كما يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية، حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر منذ بدأ عام 2013، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

فيمَا يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد كلًا من: وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجل شهاداتهم/ن، وأعضاء الوحدة القانونية، وفريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مراجعة المنصات الصحفية والإعلامية.

ويستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة أخرى حقوقية، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المنهجية

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي وبناء منهجي واضح، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

مصادر عملية الرصد

الرصد المباشر للأحداث: وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

ما يرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى: ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة.

البحث عبر الأرشيف الرقمي: من خلال ما نُشر في الصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

التوثيق

تتبع المؤسسة نوعين من التوثيق

التوثيق المباشر: يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن.

التوثيق غير المباشر: يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية، مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو من ما نُشر عبر صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

المدى الزمني للتقرير

يلتزم التقرير الشهري بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات خلال شهر، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

تصنيف الانتهاكات:

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها؛ إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية).

1 -أضرار جسدية

التعرّض للضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

2 -أضرار معنوية

قبض: عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي/ة- الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

التعدّي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

3 -أضرار مهنية

منع التغطية الصحفية: منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.

منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.

مصادرة مطبوعة صحفية: تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نِقابة الصحفيين.

منع من دخول النقابة: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.

منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

الفصل التعسّفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي/ة والإعلامي/ة العامل/ة.

حجب المواقع الإلكترونية: استخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين، إقليمي أو على مستوى الدولة، من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المو اقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

مسح محتوى: إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4 -ملاحقة قضائية

أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

5 -أضرار وظيفية وإدارية:

إجراء إداري تأديبي: بإجراء التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

6 -أضرار مادية

إتلاف أو حرق معدات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.

الاستيلاء على معدات صحفية: تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.

إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المُختصة.

فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح، والجنح المُستأنفة والجنايات.

الملخص

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة التقارير الدورية التي يصدرها المرصد المصري للصحافة والإعلام، لرصد و اقع حرية الصِّحافة في مصر، وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون/ات في المؤسسات الإعلامية، وذلك في إطار التزام المؤسسة بتقديم قراءة منهجية ومنتظمة لحالة الحريات الإعلامية، من منظور مهني وحقوقي مستقل.

ويهدف التقرير إلى دعم جهود التوثيق والمساءلة، وتوفير قاعدة بيانات تحليلية يُمكن الرجوع إليها من قبل الجهات المهنية والحقوقية ذات الصلة، بما في ذلك نقابة الصحفيين، وصنّاع السياسات، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. كما يسعى إلى تسليط الضوء على الاتجاهات العامة التي تُشكّل بيئة العمل الصحفي في مصر، سواء من حيث حرية التغطية، أو الأمان المهني، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بالمجال.

يغطي التقرير الفترة من 1 إلى 30 يونيو 2025، ويعتمد في إعداده على منهجية رصد وتوثيق تستند إلى مصادر متعددة، تشمل: البلاغات المباشرة، الرصد اليومي للمحتوى الصحفي والإعلامي، مقابلات مع ضحايا أو شهود في بعض الحالات، والتحقق من الوقائع وفق معايير مهنية صارمة تتبعها وحدة الرصد والتوثيق في المرصد.

استنادًا إلى البيانات الاسترشادية المُجمعة -حتى تاريخ إعداد هذا التقرير- نجد أنه خلال شهر يونيو 2025 تم توثيق عدد 31 انتهاكًا خلال الشهر نفسه، منها 29 انتهاكًا وقع بحق صحفيون، في حين وقع عدد 2 انتهاك بحق صحفيات إناث.

على مستوى التوزيع الجغرافي للانتهاكات، نجد أن محافظة القاهرة شهدت وقوع 29 انتهاكًا، في حين شهدت محافظة الجيزة وقوع عدد 2 انتهاك، ولم تشهد باقي المحافظات وقوع انتهاكات بحق صحفيين وفق ما رصدنا.

أما التوزيع الزماني للانتهاكات، نجد أن الأسبوع الأول من الشهر شهد وقوع عدد 7 انتهاكات، في حين لم يشهد الأسبوع الثاني وقوع انتهاكات، في حين شهد الأسبوع الثالث من الشهر 20 انتهاكًا، وأخيرًا شهد الأسبوع الر ابع والأخير وقوع عدد 4 انتهاكات.

أما توزيع الانتهاكات من حيث نوع الانتهاك، فهو يكشف لنا أن انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" والانتهاكات المصاحبة لها، وهي (الحرمان من المثول أمام القاضي، الحرمان من التواصل مع الدفاع، المنع من متابعة مجريات الجِلسة)، هي الأكثر تكرارًا خلال الشهر، بو اقع عدد 5 انتهاكات لكل منهم، عدا انتهاكًا وحيدًا مصاحبًا لتجديدات الحبس، تكرر وقوعه 4 مرات خلال الشهر، وهو "الحرمان من الظهور عبر الفيديو".

كما شهد الشهر وقوع عدد 4 حالات حجب حقوق مالية. وأخيرًا شهد ووقع عدد 3 انتهاكات فصل تعسفي.

أما من حيث نوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات المرصودة خلال شهر يونيو 2025، وعددها 31 انتهاكًا، تم توثيقها بصورة مباشرة عبر التواصل مع ضحية الانتهاك، أو عبر الحضور الجنائي معه في قضايا تجديدات الحبس، من خلال الفريق القانوني للمرصد المصري.

أما توزيع الانتهاكات من حيث تخصص الضحية يكشف لنا، أن فئة "محرر" هي الأكثر عرضة للانتهاكات خلال شهر يونيو 2025، بو اقع 11 مرة، يليها فئات "رسام كاريكاتير، كاتب صحفي، ومراجع لُغَوي" إذ وقع بحق كل منها عدد 5

انتهاكات، ثم فئة "مُعد برامج" التي وقع بحقها 3 انتهاكات، وأخيرًا فئة "رئيس تحرير" وقع بحقها عدد 2 انتهاك.

نهاية من حيث **جهة عمل المعتدي**، نجد أن عدد 24 انتهاكًا ارتكبتها "جهات قضائية"، في حين نجد أن عدد 5 انتهاكات ارتكبها منتمون إلى قنوات تلفزيونية، وفي الأخير عدد 2 انتهاك ارتكبها عاملين في "مؤسسات صحفية".

محاور التقرير

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن هذا التقرير يتكوّن من 4 محاور، **الأول:** تحليل إحصائي وقراءة متأنية للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها، **الثاني:** سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، **الثالث:** أبرز التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي خلال الشهر، أما **الخاتمة** تتضمّن عددًا من الاستنتاجات وبعض التوصيات.

أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات

الهدف من التحليل الإحصائي للانتهاكات هو البحث عن المنطق الكامن ورائها، إن كان ثمة منطق، ومعرفة الاتجاه العام لها، لعل ذلك يسهم في فهم و اقعها، والتنبؤ بتطوراتها ومآلاتها، وهو ما يفتح المجال للتحكم فيها، وتقديم المقترحات للتقليل من أعدادها.

1 -النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك

شهد شهر يونيو وقوع 31 انتهاكًا خلال الشهر نفسه، منها 29 انتهاكًا وقع بحق صحفيين ذكور، في حين وقع عدد 2 انتهاك بحق صحفيات إناث.

النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك

2 -جغرافيَا الانتهاكات

على مستوى التوزيع الجغرافي للانتهاكات، نجد أن محافظة القاهرة شهدت وقوع 29 انتهاكًا، في حين شهدت محافظة الجيزة وقوع عدد 2 انتهاك، ولم تشهد باقي المحافظات وقوع انتهاكات بحق صحفيين وفق ما رصدنا.

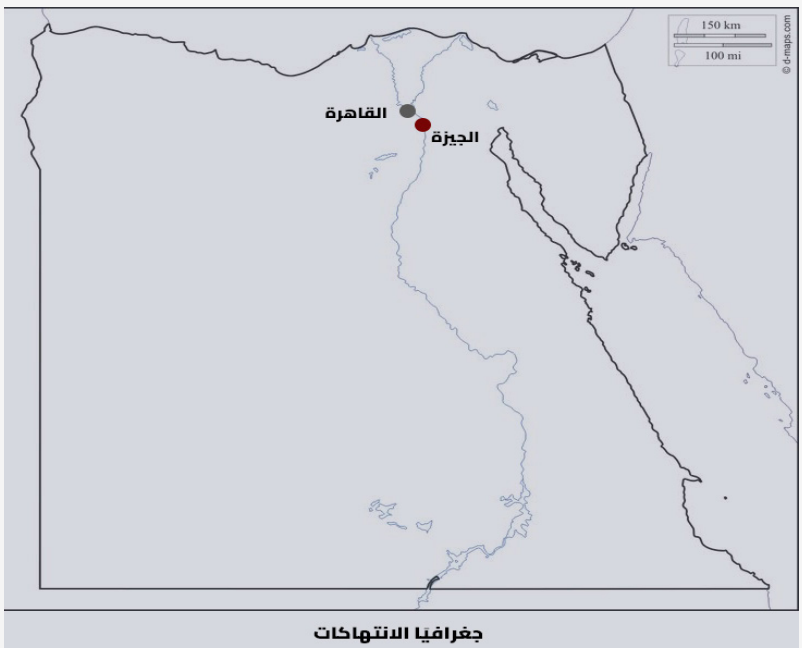

جغرافيا الانتهاكات

القاهرة	29	
الجيزة	2	

3 -زمن الانتهاكات

أما التوزيع الزماني للانتهاكات، نجد أن الأسبوع الأول من الشهر شهد وقوع عدد 7 انتهاكات، في حين لم يشهد الأسبوع الثاني وقوع انتهاكات، بينما شهد الأسبوع الثالث من الشهر 20 انتهاكًا، وأخيرًا شهد الأسبوع الرابع والأخير وقوع عدد 4 انتهاكات.

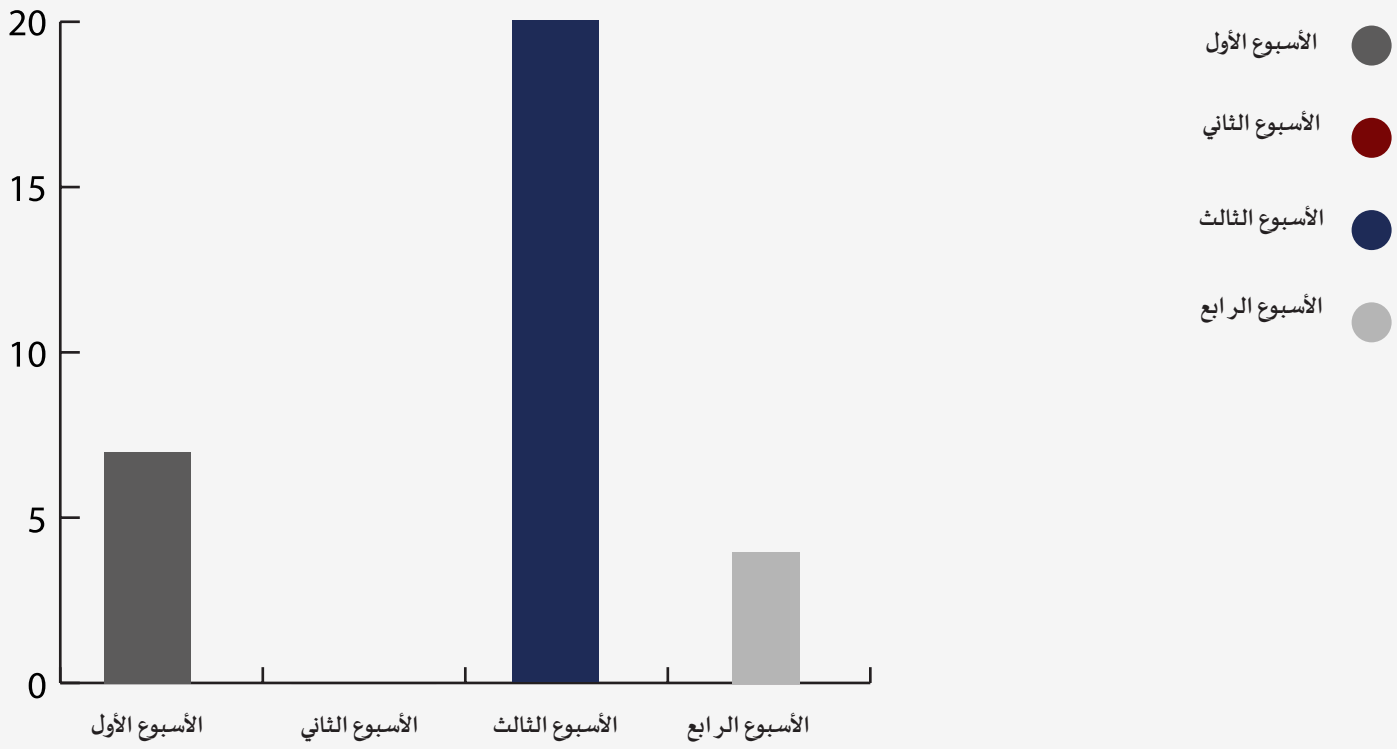

4 -نوع الانتهاك

أما توزيع الانتهاكات من حيث النوع، يكشف لنا أن انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" والانتهاكات المصاحبة له: (الحرمان من المثول أمام القاضي، الحرمان من التواصل مع الدفاع، المنع من متابعة مجريات الجِلسة)، هي الانتهاكات الأكثر تكرارًا خلال الشهر، بواقع عدد 5 انتهاكات لكل منهم، عدا انتهاكًا وحيدًا مصاحبًا لتجديدات الحبس، تكرر وقوعه 4 مرات خلال الشهر، وهو "الحرمان من الظهور عبر الفيديو".

كما شهد الشهر وقوع عدد 4 حالات حجب حقوق مالية. وأخيرًا، شهد وقوع 3 انتهاكات فصل تعسفي.

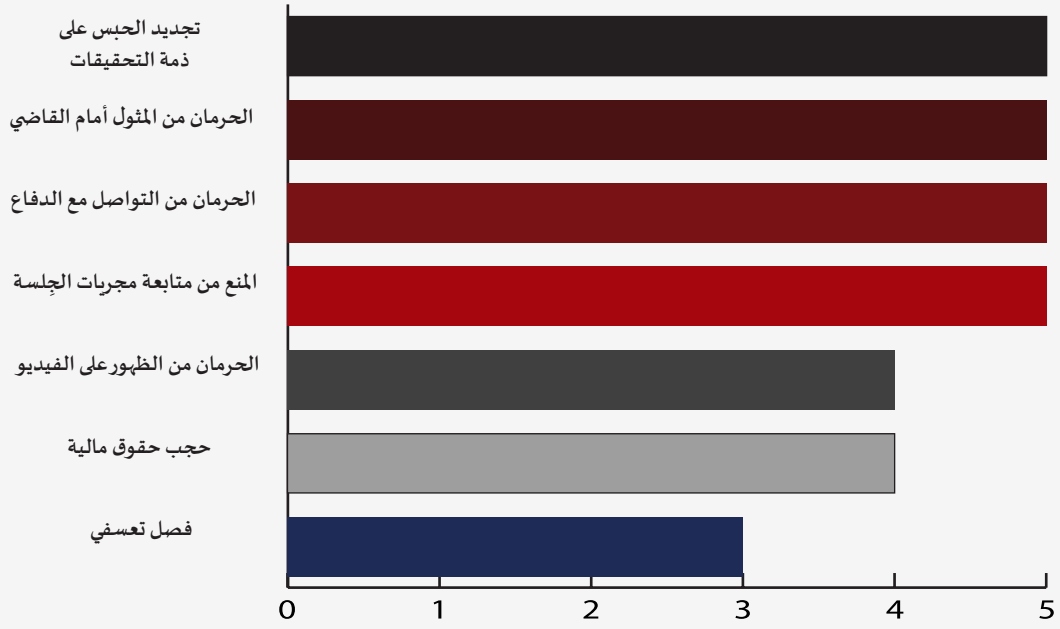

5 -نوع التوثيق

أما من حيث نوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات المرصودة خلال شهر يونيو 2025، وعددها 31 انتهاكًا، تم توثيقها بصورة مباشرة عبر التواصل مع ضحية الانتهاك، أو عبر الحضور الجنائي معه في قضايا تجديدات الحبس، من خلال الفريق القانوني للمرصد المصري.

6 -تخصص الضحية

أما توزيع الانتهاكات من حيث تخصص الضحية يكشف لنا، أن فئة "محرر" هي الأكثر عرضة للانتهاكات خلال شهر يونيو 2025، بو اقع 11 مرة، يليها فئات "رسام كاريكاتير، كاتب صحفي، مراجع لُغَوي" التي وقع بحق كل منها عدد 5 انتهاكات، ثم فئة "معد برامج" التي وقع بحقها 3 انتهاكات، وأخيرًا فئة "رئيس تحرير" وقد وقع بحقها عدد 2 انتهاك.

7 -نوع جهة عمل المعتدي

أخيرًا، من حيث جهة عمل المعتدي، نجد أن عدد 24 انتهاكًا ارتكبتها "جهات قضائية"، في حين نجد أن عدد 5 انتهاكات ارتكبها منتمون إلى قنوات تلفزيونية، وفي الأخير عدد 2 انتهاك ارتكبها عاملين في "مؤسسات صحفية".

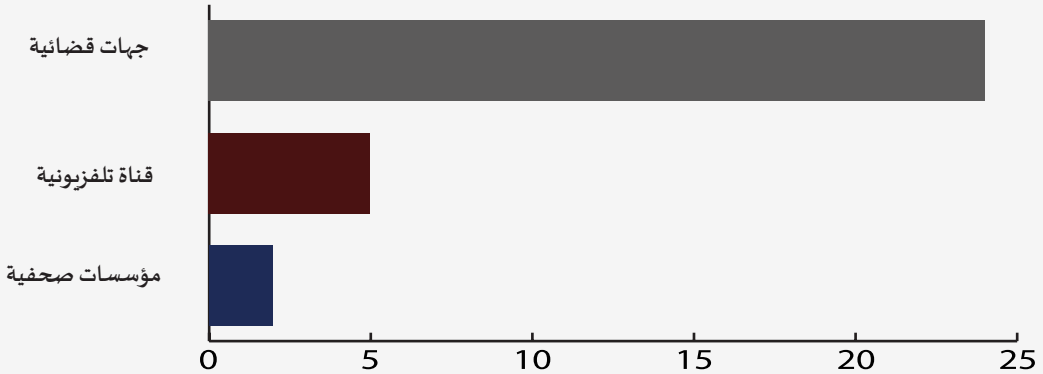

ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات المرصودة خلال الشهر، إلى:

(1) انتهاكات رصدت ووثقت فور حدوثها، بمعنى في نفس وقت وقوعها، أو خلال الشهر ذاته.

(2) انتهاكات قديمة لكنها وثقت مؤخرًا، تأتي تحت عنوان "انتهاكات بأثر رجعي".

(3) انتهاكات رصدناها ووثقت، لكنها لا تزال قيد الدراسة.

1. انتهاكات سجلت وقت وقوعها

- الحقوق الاقتصادية

حالات فصل DMC في وبرامج ماسبيرو التابعتين للشركة المتحدة للخدمات الإعلامية:

1 -فصل تعسفي بحق المعد ببرنامج التاسعة على القناة الأولى

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 15 يونيو 2025، و اقعة فصل تعسفي بحق معد ببرنامج التاسعة المذاع على القناة الأولى المصرية- رفض ذكر اسمه.

يقول في حديثه مع المرصد، إنه تلقى اتصالًا -ضمن مجموعة من العاملين/ات بالقناة- في اليوم التالي لصرف مرتب شهر مايو، لإبلاغه أنه لم يعد ضمن فريق العمل بالقناة.

وأضاف: "لم تتضمن المكالمة أي توضيحات، فقط إخطار بالفصل" ومن ثم لم يتواصل مع أي جهة أو يتخذ إجراء قانوني، مؤكدًا أن ما يهمه في الوقت الراهن هو إيجاد عمل جديد.

2 -فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق معدة برامج بالقناة الأولى

من نفس القناة، وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 10 يونيو 2025، و اقعة فصل تعسفي وحجب حقوق مالية، بحق معدة برامج بالقناة الأولى، آية نجم.

في حديثها للمرصد، قالت: "بدأت العمل مع دينا كريم، رئيسة قطاع التوزيع بالشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، خلال مرحلة تطوير القناة الأولى، في فبراير 2020، واستمرت في مهمتها تلك حتى يناير 2022".

تضيف: "منذ يناير 2022 وحتى صدور قرار الفصل، كنت أعمل ضمن فريق إعداد برنامج التاسعة، الذي كان يقدمه الإعلامي وائل الإبراشي، ومن بعده الإعلامي يوسف الحسيني".

كان العمل في البرنامج يمتد لـ 7 أيام، منها 5 أيام تحت قيادة رئيس تحرير البرنامج محمد فتحي يونس، أما نهاية الأسبوع فقد كانت تعمل آية تحت قيادة رئيس تحرير البرنامج مصطفى حمدي.

توضح: "خلال هذه الفترة كنت أعمل بانضباط شديد، حتى أنني حصلت على جائزة موظفة الشهر، لشهر أغسطس 2024، عن تغطية فعاليات مهرجان العلمين يوليو 2024، وفي شهر سبتمبر من العام نفسه تم إبلاغنا بأننا في إجازة مؤقتة حتى ديسمبر 2024، لكنها استمرت حتى الشهور الثلاث الأولى من عام 2025".

تتابع: "خلال هذه الفترة، كنا نتلقى مرتباتنا الشهرية، ونلتزم بتسليم تكاليف العمل المطلوبة، وبالنزول إلى العمل إذا كان هناك ما يتطلب ذلك، وكان قرار الإجازة مصاحبًا لقرار آخر بوقف برامج التوك شو على كل القنوات المصرية".

خلال هذه الفترة كانت الإدارة حريصة على طمأنتهم من تبعات قرار الإجازة، "لا تخافوا من الفصل، المتحدة لا تتخلى عن أولادها"- بحسب ما أشارت بما قيل لها؛ أما ما زاد من قناعتها بعدم وجود تهديد بالفصل أو أي حركة تغيرات هو تكليفها بشغل رمضان وعيد 2025، هذا برغم من توقيعهم استمارات تلزمهم بعدم العمل في مكان آخر، بما أنهم يعملون بالشركة المتحدة في ديسمبر 2024.

وتفيد بتردد الحديث في 11 أبريل عن تولي أحمد المسلماني رئاسة الهيئة الوطنية للإعلام، وأخرى عن عودة القناة الأولى إلى ماسبيرو، وقد تحقق بالفعل "عندها تم إبلاغنا من رؤساء الأقسام أننا تحت إدارة ماسبيرو، ونعمل لحساب شركة صوت القاهرة، مع طمأنتنا أن وظائفنا مستمرة، وأن مرتباتنا لن تتأثر بهذه التغييرات".

تضيف: "في هذا التوقيت -أي أبريل -2025 صدر قرار الزيادة السنوية، مع مرتب الشهر يوم 25، غير أن المرتب تأخر حتى 12 يونيو 2025، تلاه اتصال من مسؤول -لم يبلغني حتى بموقعه الوظيفي- في صوت القاهرة، أبلغني بفصلي ولأنني لم أعد معهم على قوة العمل.. لأعرف فيما بعد أن القرار طال كثيرين غيري".

وتختتم حديثها قائلة: "التحقت بالعمل في القناة الأولى عبر الشركة المتحدة، ولما استعادت ماسبيرو القناة الأولى، تم الاستغناء عني، ولا أدري أنا وزملائي إلى من نتظلم؟ الشركة المتحدة أم شركة صوت القاهرة وماسبيرو؟، خاصة أن المتحدة حين حاولنا الاتصال بها، أبلغنا مسؤوليها بتبعيتنا لماسبيرو، وبالتالي ليسوا مسؤولين عنا ولا عن قرارات استبعادنا".

تجدر الإشارة إلى أن القناة الأولى والفضائية المصرية ألحقتا بمجموعة إعلام المصريين، المجموعة التي تطورت لاحقًا، بعد عمليات دمج وتطوير، حتى أصبحت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، وفق بروتوكول تعاون بين الجانبين، في 2020، مدتها خمس سنوات، بهدف تقديم محتوى أفضل ومتطور على شاشات التليفزيون المصري.

3 -فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق رئيس تحرير برامج بـ"ماسبيرو"

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 10 يونيو 2025، واقعة فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق رئيس تحرير برامج في ماسبيرو -رفض ذكر اسمه.

يقول في حديثه للمرصد إنه دُعي إلى اجتماع مع رئيسة التلفزيون المصري نائلة فاروق، وغيره من مديري البرامج بالتلفزيون، في أبريل 2025. خلال الاجتماع علم أنه مستمر في برنامَج "التاسعة" وبرنامج "يحكى أن"، بل وتم تكليفه بالتجهيز لبرنامج ثالث مقترح.

ويتابع حديثه: "بعد فترة ذهبت لصرف مرتب شهر مايو 2025، الذي تأخر صرفه حتى 7 يونيو، على الرغم من موعد صرفه المعتاد 25 مايو، وفوجئت بحجب نصف الراتب، وأخطرني يومها مستشار تحرير البرامج، حازم الحديدي، أنه تم الاستغناء عني مع آخرين من رؤساء تحرير برامج التلفزيون، دون أن يفسر لي سبب خصم نصف الراتب أو سبب الاستغناء".

4 - أكثر من واقعة حجب حقوق مالية بحق الصحفي بـ "صدى البلد" أحمد حسن

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 26 يونيو 2025، أكثر من واقعة حجب حقوق مالية، بحق الصحفي بـ"صدى البلد" أحمد حسن، (علمًا بأن انتهاكين بحجب حقوق مالية وقعا بأثر رجعي مع نفس الشخص).

يقول الصحفي في حديثه للمرصد، إنه فوجئ عند توجهه لصرف راتب شهر مايو 2025، أن الإدارة صرفت له مبلغ من إجمالي مرتب 6000 جنيه. يقول: "لم تكن المرة الأولى التي يخفض فيها مرتبي، ففي أبريل استلمت 3700 جنيه 2710 فقط، وفي مارس استلمت 4000 جنيه فقط من إجمالي الراتب".

ويعلق: "عرفنا أن الخَصم جاء تنفيذًا لقرار الإدارة بإلزام المحررين بالعمل من مقر الموقع 3 أيام كل أسبوع، ورؤساء الأقسام ومديري التحرير بالعمل من الموقع 5 أيام أسبوعيًا، في حين أن الاتفاق الأساسي مع الإدارة لم يكن يلزم بالحضور، إذ يمكن العمل عن بعد".

ويتابع: "جاءت المبالغ المحجوبة بشكل تقديري وليست منضبطة أو وفق لائحة، أو تبعًا لِأيام الغياب"، مشيرًا إلى أن هذه التجاوزات جانب من مشهد شديد السلبية يعيشه كل العاملين/ ات هناك، ومنها ما يعد ضمن أبسط الحقوق مثل عدم تجهيز مقر الموقع بدورات مياه آدمية، وعدم وجود حد أدنى من الخدمات التي تليق ببيئة عمل جيدة، ما يخلق -بحسب قوله- حالة من المشاحنات اليومية بين الإدارة والصحفيين/ ات، مع رئيس التحرير الذي لا يكف عن العنف المادي واللفظي، وأحيانًا البدني كما سبق له وأن تعدى بالضرب على أحد العاملين بالمكان- يقول أحمد حسن.

ويضيف أنه من تبعات هذا الضغط النفسي سبق وأصيب زميل بجلطة خلال العمل، ومع ذلك خصمت الإدارة الأيام التي كان يتلقى فيها العلاج من راتبه الشهري، كما أشار إلى رفض الإدارة صرف أي مستحقات لذوي الصحفي محمد رشاد، بعد وفاته وهو على قوة المكان.

ويسرد تفاصيل حالات أخرى عانت في المؤسسة، ومنها صحفية أصيبت بمرض السرطان، ورفضت الإدارة منحها أية مساعدة مادية تعينها على رحلة العلاج، وآخر كان مصيره الطرد دون تحقيقات أو مسار قانوني بعد مشادة بينه وبين رئيس التحرير.

يتابع: "يعمل معنا صحفيين نقابيين لا تتجاوز أجورهم 3 آلاف جنيه، في حين يحصل صحفيين لا نراهم في المقر أبدًا، على مرتباتهم كاملة دون لوائح أو قواعد واضحة ومعروفة، إنما قرارات بالأمر المباشر".

واستكمالًا للحديث عن سلسلة الضغوط، يروي أحمد حسن محاولة الإدارة في ديسمبر 2023 إجبار العاملين بالموقع على توقيع إقرارات ملزمة بعدم أحقية العمل في مؤسسة أخرى، ما لاقى رفضًا جماعيًا تدخلت على إثره النقابة، وخضعت الإدارة أمام إصرار الصحفيين، لكنها استمرت في ممارسة كافة أشكال التعنت، ومن صوره أن الإدارة الجديدة تُعرف فريق العمل لديها كمتعاونين من الخارج وليسوا موظفين/ات، حرصًا منها على التهرب من أي التزام تجاه صحفييها.

5 -أكثر من واقعة حجب حقوق مالية بحق الصحفي بـ "صدى البلد" أحمد شريف

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 29 يونيو 2025، و اقعة حجب حقوق مالية، ومنع من ممارسة العمل بحق الصحفي بـ"صدى البلد" أحمد شريف (علمًا بأن حالتي حجب حقوق مالية وقعتا بأثررجعي مع نفس الشخص).

يقول أحمد في حديثه للمرصد، إنه فوجئ أثناء حصوله على راتب شهر مايو 2025 بوجود مبلغ 3000 جنيه من أصل 7000 جنيه "ليست هذه هي المرة الأولى، فقد تم خَصْم 3000 الآف جنيه من مرتب شهر أبريل"- بحسب قوله.

وأشار إلى صعوبة حضوره إلى مقر الموقع بسبب إصابته بانزلاق غضروفي، مؤكدًا أن مقر الموقع يفتقر أبسط الإمكانيات، "نتنازع على الأجهزة والكراسي لدرجة أنني قررت شراء مَقْعَد لنفسي".

ويصف ما يحدث بأنه جزءًا من مشهد الانتقاص من حقوق العاملين/ات بالمكان، يقول: "كنت شاهدًا على مشادة بين رئيس التحرير ومصور زميل، خلالها طرد رئيس التحرير المصور، الذي شعر بضغط شديد وإهانة أسقطته على الأرض في حالة إغماء، وزميل آخر أصيب بأزمة قلبية أثناء وجوده بالموقع، ومع ذلك خَصْم من مرتبه الأيام التي قضاها في المستشفى، يحدث هذا في نفس الوقت الذي تصرف مرتبات كاملة لآخرين لا نراهم بالموقع مع غياب تام لأي معايير للثواب والعقاب، فقط التقدير الشخصي للإدارة، وعادة ما يأتي غير منصف، وفيه تنكيل وتعسف بحق الزملاء /ات".

واختتم حديثه بالقول: "لعل من أبرز صور التنكيل، هو إجبار الزملاء بالموقع على عدم العمل مع أي مؤسسة أخرى، في الوقت الذي تجمع القيادات الصحفية بين العمل في أكثر من مكان".

- العدالة الجنائية

تقرر تطوير الجزء الخاص بالعدالة الجنائية؛ إذ لم نعد نرصد انتهاكات تجديد الحبس على ذمة التحقيقات فقط، إنما نرصد أيضًا الانتهاكات التي تصاحب تجديدات الحبس، من قبيل تجديد الحبس عبر تقنية الفيديو؛ ما يحرم الصحفي من المثول أمام قاضيه، ويحرمه كذلك من الاتصال المباشر بفريق دفاعه، والانتهاكات المتعلقة بحرمان الصحفي من الحديث إلى المحكمة عبر قطع الصوت عنه بما يحول بينه وبين الكلام، أو قطع الاتصال عنه قبل أن تنتهي الجلسة ويشهد صدور قرار المحكمة أو النيابة بشأن استمرار حبسه، أو حتى حرمانه من الظهور في حال حدوث مانع يحول دون ظهوره على الكاميرا.

لكل ما سبق يمكننا القول إن جلسة تجديد واحدة قد تشهد وقوع 5 انتهاكات بحق الصحفي، ولعل أبرز مثال لذلك، جلسة تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، إذ شهدت وقوع 5 انتهاكات بحقه؛ فمن جهة استمر تجديد حبسه على ذمة التحقيقات، ومن أخرى طلب الحديث إلى المحكمة لكنها رفضت مطلبه متعللة بكثرة القضايا والمتهمين المعروضين، وأن الوقت لن يسمح بذلك، فضلًا عن حرمان المتهم من الحضور أمام قاضيه، ومن الحديث الحر مع دفاعه، كل ذلك بسبب انعقاد الجلسة عبر تقنية الفيديو.

6 - تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في 17 يونيو 2025، تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، المحتجز في سجن أبو زعبل، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 2063 لسنة 2023 حصر أمن الدولة العليا، مدة 45 يومًا مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجَلسة عبر تقنية الفيديو، لكن الصحفي لم يظهر على الشاشة، رغم إدعاء المحكمة أن الصحفي موجود وأحد أعضاء فريق الدفاع قد رآه، وليس هناك ما يستلزم استدعاءه مرة ثانية. وقد طلب الدفاع الحاضر مع الصحفي إخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة واحتياطيًا استبدال حبسه الاحتياطي بأي من التدابير الاحترازية المنصوص عليها في المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

وقد شهدت الجلسة انتهاكات بحق الصحفي، أولها أن الصحفي لم يظهر على شاشة الفيديو، وهو ما حرمه من الحضور أمام قاضيه الطبيعي، ومن التواصل معه، كما منعه من التواصل مع الدفاع، ومن متابعة مجريات الجلسة.

7 -تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، خلال الجلسة المنعقدة في 18 يونيو 2025، تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2025 حصر أمن دولة، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، لكن الصحفي لم يظهر عبر الشاشة، وهو ما يعني حرمانه من التواصل مع الدفاع، ومن متابعة مجريات الجلسة. وقد طالب الدفاع إخلاء سبيل الصحفي بأية ضمانات تراها المحكمة.

8 -تجديد حبس رسام الكاريكاتير أشرف عمر 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولي إرهاب)، المنعقدة في 18 يونيو 2025، تجديد حبس رسام الكاريكاتير أشرف عمر، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2025 حصر أمن دولة، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

وبسبب انقطاع الإنترنت لم يتم التواصل مع السجن عبر الفيديو، ومن ثم لم تنظر الجلسة، لكن مع ذلك صدر القرار باستمرار حبس الصحفي. وهو ما يعني حرمانه من المثول أمام المحكمة، ومن التواصل مع المحامي، أو متابعة مجريات الجلسة ومعرفة قرار المحكمة.

9 -تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، المنعقدة في 18 يونيو 2025، تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 حصر أمن دولة عليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

من المفترض أن الجلسة تنعقد عبر الفيديو، في اتصال مباشر بين هيئة المحكمة والسجن المودع فيه الصحفي، لكن مع انقطاع الإنترنت، أعلنت المحكمة تعذر التجديد بدون اتصال مع السجن، وعليه ألغيت الجلسة، لكن هيئة المحكمة أعلنت بالرغم من ذلك استمرار حبس الصحفي. وبالتأكيد لم يثبت الدفاع أية طلبات نظر لعدم انعقاد الجلسة.

10 -تجديد حبس الصحفي أحمد بيومي مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في 24 يونيو 2025، تجديد حبس الصحفي أحمد بيومي، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 5054 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وظهر الصحفي عبر شاشة الفيديو، فيما طالب الدفاع الحاضرة مع المتهم طلبت بإخلاء سبيله لمخالفة أمر حبسه للمادة 134 إجراءات جنائية، التي نصت على أن الحبس الاحتياطي يجوز بشرط أن يكون هناك دليلًا على ارتكاب المتهم للجريمة، قبل التطرق للحديث في مبررات الحبس الاحتياطي ذاته، وأن المتهم لم يضبط بثمة أحراز ولم يتم مواجهته سوى بمحضر تحريات والذي لا يعد دليلًا بمفرده.

وفضلًا عن استمرار حبس الصحفي على ذمة التحقيقات يعد انتهاكًا، فقد شهدت الجلسة انتهاكات أخرى، تتعلق بتجديد الحبس عن بعد ما يحرم الصحفي من المثول أمام قاضيه الطبيعي، ومن الانفراد بمحاميه، ومن متابعة سير الجلسة حتى النهاية.

2. ما تم توثيقه "بأثر رجعي"

1 - وقف بدل ناني عبد الحكم منذ 2015

في 2 يونيو 2025، تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام مع الصحفية ناني عبد الحكم، للوقوف على ملابسات توقف صرف بدل التدريب والتكنولوجيا المقررلها من نقابة الصحفيين، والذي لم تحصل عليه منذ سنوات.

وفي شهادتها للمرصد، أوضحت ناني أنها قدمت استقالتها من جريدة "المال" في 25 أكتوبر 2015، وبعدها بيومين فقط، توجهت لصرف بدل التدريب لتتفاجأ بوقف صرف البدل من قِبل النقابة.

وأضافت أنه في عام 2017، صدرقرارمن مجلس نقابة الصحفيين يؤكد أحقيتها في تلقي البدل، حتى في حالة عدم وجود عقد عمل، طالما أنها تمارس المهنة فعليًا، إلا أن القرارلم يُنفذ، واستمروقف البدل حتى اليوم.

وتابعت: "منذ وقف البدل في 2015 وحتى الآن، حاولت جاهدًة الحصول على عقد عمل من أي جهة عملت بها، فقد التحقت لاحقًا بـ"المصري اليوم" و"بو ابة الهلال"، لكن الأمرلم يكن سهلًا في ظل غياب فرص التعيين".

وعن محاولاتها الرسمية، أوضحت أنها خاطبت النقابة عدة مرات خلال السنوات الماضية، دون جدوى، لكنها لم تلجأ إلى أي إجراء قانوني خارج النقابة، ولم تتواصل مع المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بشأن الأزمة.

وأشارت ناني إلى أن قرارقف البدل وصل إلى النقابة بعد استقالتها بيومين، وجاء بتوقيع من أمين الصندوق حينها محمد شبانة، تحت مبررأنها مستقيلة، لكنها تجهل الجهة التي حرّكت الورقة من الأساس، ولا ترى مبررًا لاتخاذه موقفًا ضدها.

أما عن خلفية الاستقالة، فتصفها بأنها "قرار غير موفق"، اتخذته في لحظة انفعال، بعدما نشب خلاف بسيط بينها وبين أحد الزملاء حول استخدام كرسي بعينه، وحين رفضت التخلي عنه، تعرضت لمعاملة مسيئة منه وصلت إلى "التطاول"، على حد وصفها. ولما لجأت للإدارة جاء ردها مخيبًا للآمال، فقررت في فورة غضب تقديم الاستقالة، خاصة أنها كانت بدأت العمل بالفعل في مكان جديد.

تختتم ناني شهادتها بالإشارة إلى أن المشكلة وقعت بعد عودتها من إجازة بدون مرتب استمرت عامًا، ولم يمرشهرين على عودتها حتى وقع الخلاف الذي دفعها إلى ترك العمل.

2 - فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق مراسلة DMC

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 10 يونيو 2025، و اقعة الفصل التعسفي، وحجب الحقوق المالية، بحق مراسلة تلفزيونية بقناة DMC - رفضت ذكر اسمها.

تقول إنها بدأت العمل في DMC في يناير 2017، منذ افتتاح القناة، حتى إخطارها بقرار انتهاء عملها مع المؤسسة، خلال اجتماع عقد في 18 مايو 2025. وتشير إلى أن المسؤولين أرجعوا قرار الفصل إلى صعوبات مالية تواجه الشركة وتحول دون الالتزام بدفع المرتبات.

توضح: "رفضت توقيع استمارة استقالة إذعانًا لطلبهم، وسألت عن مستحقاتي المالية، ولم يستجيبوا".

وتشير إلى أن قرار استبعادها فاجئ رؤسائها المباشرين؛ إذ لم يكن لديهم معلومة مسبقة عن القرار، كما أن تقارير أدائها جاءت متميزة؛ فبحسب التقييم الرسمي الصادر عن القناة تعد أفضل مراسلة.

وتعلق على قرار فصلها بالقول: "أتفهم قرار الفصل الصادر عن الشركة، فمن حق أي مؤسسة تقييم أدائها، وإعادة ترسيم سياساتها، واستبعاد فائض العمالة بما يتناسب مع خططها للتطوير، خاصة إذا كانت تعاني من صعوبات مالية".

لكنها تستدرك أن المشكلة تكمن بأهمية توقيت الإخطار بالفصل، حتى يمكن للإعلاميين/ات إعادة ترتيب حياتهم في ضوء قرارات استبعادهم، وأن تصرف المستحقات المالية لمن تقرر استبعادهم، تقول: " ليس لدي مشكلة في القرار، لكن كان يجب إبلاغنا قبلها بوقت كافي، وأن نحصل على مستحقاتنا المالية".

تفيد بأن وقائع سبقت قرار الفصل، مثل عدم وجود الزيادة السنوية لها و5 آخرين لشهر أبريل، موضحة أن وضع الميديا في مصر هادئ منذ السابع من أكتوبر 2023، وبعد مهرجان العلمين تم إيقاف كل برامج التوك شو، وبقيت فقط البرامج الإخبارية. وخلال 2024 كان تم إيقاف 50% من مراسلي القناة لكن معظمهم عاد مرة أخرى.

3 - فصل تعسفي بحق المراسلة التلفزيونية بقناة DMC آية الجيار

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، يوم الإثنين المو افق 10 يونيو 2025، تفاصيل ما حدث بحق آية الجيار من خلال الاتصال المباشر معها، تقول إنها بدأت العمل في DMC منذ 2017، أي منذ خروج القناة للنور بمشاركتها في حفل افتتاح القناة كمراسلة بالقناة، إلى حصولها على عقد عمل مع المؤسسة وحصولها على راتب شهري بشكل منتظم من خلال الفيزا.

وعن تفاصيل و اقعة الفصل تقول: "قبل رمضان بيومين في 26 فبر اير 2025، دعاني مسؤول الموارد البشرية بالقناة/ HR إلى اجتماع، وبعدها بأيام أبلغها بإلغاء الاجتماع" تضيف: "في أبريل الماضي 2025، اتصل بي مسؤول الموارد البشرية، و أبلغني أنني لست على قوة العمل بالمؤسسة، وبعدها تلقيت اتصالًا ثالثًا بدعوتي إلى اجتماع في 4 مايو 2025، لأفاجأ يوم الاجتماع بإخطاري هاتفيًا بإلغاء الاجتماع مرة أخرى، وعودتي للعمل".

تتابع: "عدت إلى مباشرة عملي بالقناة، حتى أبلغت مجددًا باجتماع عمل في 18 مايو 2025، وفي الاجتماع الذي حضره العضو التنفيذي بالشركة المتحدة، ومسؤول الموارد البشرية بالشركة المتحدة، ومسؤول الموارد البشرية بقناة DMC ، و أبلغوني أنني لم أعد معهم على قوة العمل، واعتذروا بالنفقات العالية، وبأن البرنامج الذي أعمل فيه "مساء دي أم سي" لا يحقق مشاهدات كافية، وطلبوا مني إمضاء استقالة، لكنني رفضت".

وفوجئت آية يوم 25 مايو 2025، أن راتبها الشهري غير مضاف إلى حسابها البنكي، فتواصلت مع مسؤول الموارد البشرية بالقناة، الذي أفادها بأنها لم تعد على قوة العمل منذ الاجتماع بأنهم سبق و أبلغوني بانتهاء العمل معهم بالقناة خلال الاجتماع.

ورغم عملها كمراسلة تلفزيونية وهو ما يستبعدها من اللجوء إلى نقابة الصحفيين، إلا أنها تواصلت مع النقابة بصورة ودية، ومع عضو مجلس النقابة، عبد الرؤوف خليفة، الذي حاول التوسط لها، إلا أن محاولاته لم تسفر عن شيء.

واختتمت "الجيار" حديثها مع المرصد قائلة: "أتعجب من فصلي تعسفيًا في نفس الوقت الذي يتم استقدام صحفيين وإعلاميين جدد للعمل في القناة، ويتم إضافة زيادة سنوية لمن لا يزال على قوة عمل الشركة".

4 -فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق المعد بقناة CBC باسل عاطف

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 17 يونيو 2025، و اقعة فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق معد البرامج بقناة CBC باسل عاطف.

في شهادته للمرصد يقول باسل: "منذ عام 2021 بدأت العمل في CBC معد برنامَج "زوم أفريقيا"، حتى توقف البرنامَج في 2024 لأصبح جزءًا من فريق الإعداد الخاص بالقناة ككل، وكنت أعمل 3 شفتات أسبوعيًا، واليوم الرابع أكتب نشرة الأخبار".

وامتنعت عن حضور اجتماع أعلنت عن عقده الإدارة في تاريخ 4 أبريل 2025، لعلمي أنه سيتضمن إبلاغ الحضور بفصلهم تعسفيًا، لذلك اعتذرت عن الحضور".

بعدها بأيام، اتصلت به إدارة الموارد البشرية بالقناة مجددًا، لإخطاره بالفصل من القناة.

حاول المُعد التواصل مع رئيس الشركة المتحدة طارق نور لكنه لم يرد، وأخبره سمير يُوسُف، رئيس قطاع التلفزيون بالشركة المتحدة، أن الشركة تقوم بتصفيات عامليها، وطلب منه التوقيع على إخلاء طرف.

وتم الفصل نهائيًا في 14 مايو، مع حصوله فقط على مرتب شهر أبريل، وحجب نصف شهر مايو، فضلًا عن حجب مكافأة نهاية الخدمة بعد 4 سنوات من العمل مع القناة.

5 -فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق معدة برامج بالقناة الأولى

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 15 يونيو 2025، و اقعة الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية بحق المعدة ببرنامج التاسعة، آية كفافي.

في حديثها للمرصد تقول: "بدأت العمل في الشركة المتحدة منذ يناير 2020، مُعدة في برنامج التاسعة، وبقيت في عملي بالبرنامج تحت إدارة الشركة المتحدة حتى 18 أبريل الماضي، عندما أعيدت القناة الأولى إلى إدارة ماسبيرو المالكة لبرنامج التاسعة".

وتوضح أن العمل استمر دون تغيير يذكر، حتى يوم 13 مايو 2025، تلقت اتصالًا من مكتب صوت القاهرة، لإخطارها بأنها لم تعد على قوة عمل القناة الأولى منذ مطلع مايو"، وتضيف: "كان آخر قبض تلقيته من العمل مرتب شهر أبريل 2025".

وأشارت إلى أن المرتبات عادة تكون يوم 25 من الشهر، إلا أن شهر أبريل، وعلى غير العادة، تأخر الراتب حتى يوم 5 مايو، كما أنه جاء مصحوبًا برسالة إلكترونية بعنوان (تحويل) فقط كأنه حوالة عادية، بخلاف المعتاد كانت الرسالة أكثر وضوحًا ومعنونة بـ(تحويل مرتبات).

6 -تعنت وإساءة استخدام سلطة بحق ناصر ذو الفقار بصدى البلد

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 29 يونيو 2025، و اقعة تعنت وإساءة استخدام سلطة بحق الصحفي بـ"صدى البلد" ناصر ذو الفقار.

يقول الصحفي في حديثه للمرصد، إنه فوجئ بخصم قدره 10% من مرتب شهر أبريل 2025، بسبب رغبة رئيس القسم المباشر مجازاته بعد عدم تحديث الموقع لمدة ساعتين فقط في أحد الأيام، ويتابع: "رغم أنني أبلغته هذا اليوم لوجود ظرف شخصي يعيقني عن تأدية مهامي، ورغم ذلك قرر خصم 3 أيام".

ويشير إلى أن رئيس القسم منذ تسلم مهام منصبه في يناير 2025، يتعامل بطريقة متعسفة. وقد تقلص عدد العاملين في القسم لأكثر من النصف، ما تسبب في زيادة الضغط على المحررين المستمرين، "أعمل بما يعادل 5 شيفتات خلال الأسبوع، منها 3 شيفتات أتولى المسؤولية بمفردي، ومع وقوع طوفان الأقصى زاد الضغط بصورة أكبر، وهو لم يقدر كل ذلك"- يقول الصحفي المتضرر.

حالات قيد الدراسة والتحقق

إزالة محتوى إعلامي خاص بالصحفي شريف المصري

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 16 يونيو 2025، و اقعة إزالة محتوى إعلامي بحق الصحفي شريف المصري.

يقول في حديثه المرصد، إنه كتب مقالًا بعنوان "تشويه السمعة ليست حرية رأي"، وتواصل مع هيئة تحرير تليجراف مصر لنشره على الموقع. يضيف: "و افق رئيس التحرير على نشر المقالة، ونشرت في 3 مايو 2025، ثم فوجئت في اليوم نفسه باتصال من رئيس التحرير يطالبه بإدخال بعض التعديلات على المقال".

ويتابع: "لم يتم إدخال التعديلات بل تم حذف المقال من الموقع بعد ساعات من نشره".

أسر الصحفيين المحبوسين

عام من الغياب عن الشمس: زوجة رسام الكاريكاتير أشرف عمر تروي تفاصيل عن الحبس

في حديث خاص مع المرصد المصري للصحافة والإعلام، فتحت دكتورة ندى مغيث قلبها وتكلمت عن معاناة زوجها، رسام الكاريكاتير والمترجم أشرف عمر، المحبوس منذ قرابة عام على ذمة القضية رقم 1568 لسنة 2024، بتهم "الانضمام لجماعة محظورة، نشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل".

كل مرة بنستنى، نقول يمكن يخرج قبل العيد، قبل ذكرى ثورة 30 يونيو... بس مفيش جديد"، تقول ندى. وتضيف "أن جلسات تجديد الحبس أصبحت الشكل الوحيد لمتابعة وضعه القانوني، لكنها لا تحمل أي تطوريُذكر. "بطلنا نتابع تواريخ الجلسات، لأنها ما بتغيرش حاجة، وكل مرة بنرجع لنقطة الصفر".

> بطلنا نتابع تواريخ الجلسات، لأنها ما بتغيرش حاجة، وكل مرة بنرجع لنقطة الصفر
>
> زوجة رسام الكاريكاتير أشرف عمر

مع اقتراب مرور سنة كاملة على حبسه، تشرح ندى تفاصيل حياة أشرف داخل السجن: "مقارنة بغيره، وضعه أرحم شوية، بيتعاملوا معاه كويس، وبيسمحوا له بإدخال الكتب، لكنه بقاله سنة تقريبًا مشافش الشمس، التريض بيكون جوه نفس مبنى السجن، مش بيخرج بره خالص".

وتتابع: "قدمنا طلبات كتير عشان يتسمح له بالتريض في مكان فيه شمس، هو كمان اتكلم مع إدارة السجن، لكن الوضع ما اتغيرش، فبقينا نحاول نعوّض ده بفيتامينات، عشان جسمه يستحمل".

عن تقديم الشكاوى الرسمية، أوضحت ندى أن "الأقلام نفسها ممنوعة جوا، فلا مجال لكتابة شكوى".

أما عن الزيارة، فوصفتها بأنها تجربة معقدة ومؤلمة في آنٍ واحد: "بشوفه لوحدي عشان هو عنصر... الأمن بيقول كده عن الناس اللي معروفين. الزيارة مش زحمة، وده كويس، لكن في نفس الوقت بحس إني بأضايق باقي الأهالي عشان بتأخرهم. بدخل أسجل مع الناس، وبعدها الأمن الوطني، بروح من 12 إلا ربع عشان التسجيل".

ورغم الغياب القاسي والروتين القاتل، تقول ندى إن أشرف لا يزال يحتفظ بروحه: "محافظ على روتينه، بيتمشى، بيتكلم مع الناس، بيقرأ، بيترجم، وبيعلم غيره جوه السجن".

حبس بلا أفق: زوجة الصحفي خالد ممدوح تروي تفاصيل الغموض والإنهاك

في شهادة إنسانية تحدثت زوجة الصحفي المحبوس خالد ممدوح إلى المرصد المصري للصحافة والإعلام، ووصفت الوضع بأنه "حبس بلا نهاية واضحة، ولا أفق نتمسك به".

تقول: "خالد كان حاله النفسي أحسن شوية آخر زيارة، بس الغموض هو أكتر حاجة موجعة.. مفيش أي معلومة، لا نعرف إمتى ممكن يخرج، ولا نهاية الطريق ده فين".

عن وضعه الصحي، تؤكد أن حالته "مقبولة إلى حد ما"، لكنه يعاني من ارتفاع ضغط الدم وآلام مستمرة في الظهر، وتضيف: "حقيقي فيه عيادة داخل السجن، بس بالتأكيد مش زي عيادة بره.. الرعاية محدودة، والمجهود المستمر بيأثر عليه".

ورغم أن ظروفه المعيشية داخل السجن "ليست سيئة تمامًا" من حيث الأكل والنوم والتريض، إلا أن ذلك لا يغير من الواقع: "في النهاية، الحبس يظل حبس.. مهما كانت التفاصيل الصغيرة مقبولة".

أما عن الزيارة، فتصفها بأنها "تجربة مرهقة"، وتقول: "المسافة طويلة، والتكاليف بقت صعبة جدًا، غير التفتيش اللي بيحصل أول ما بندخل، كلها تفاصيل بتستنزفنا كل مرة".

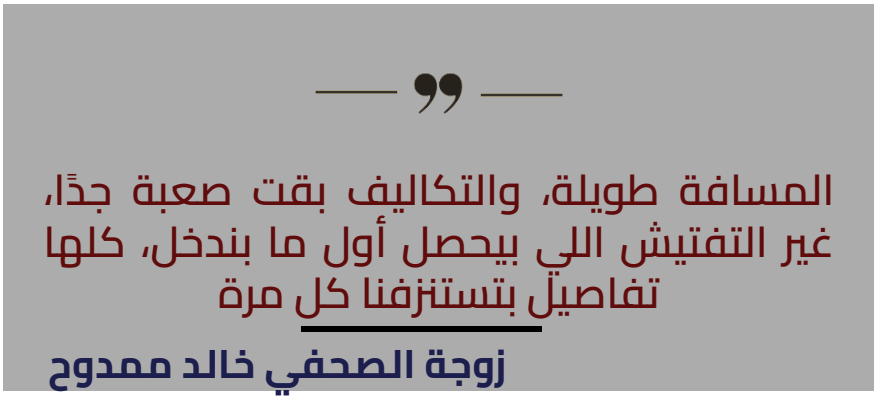

بكلمات بسيطة وصادقة، اختتمت حديثها بما يلخص وجع العائلات في ظل غياب العدالة:
"مافيش حاجة أصعب من إنك تكون مش عارف بكرة هيحصل إيه، ولا إمتى الوجع ده هينتهي".

"ملامحه بتتغير.. وغيابه مش بينتهي": حكاية المصور الصحفي حمدي الزعيم من داخل السجن

> كل مرة بشوفه، بحس إن في حاجة منه اتاخدت.. ملامحه بتتغير، الشيب زاد، صوته هادي كأنه مستنزف، ونظرة عينه مش هي نفس النظرة.. شكله شابّ فجأة، من التعب مش من السن
>
> ميرنا ابنة حمدي الزعيم

بهذه الكلمات بدأت ميرنا ابنة المصور الصحفي حمدي الزعيم حديثها للمرصد المصري للصحافة والإعلام، عن خمس سنوات من الحبس، والانتظار المفتوح.

ورغم محاولاته المستمرة في الزيارة لطمأنة أهله، تقول ابنته إن التعب واضحًا عليه، حتى وإن لم ينطقه: "هو دايمًا بيحاول يفضل ثابت علشان ما يقلقناش، بس إحنا شايفين التعب في عينيه، وفي تفاصيل وشه اللي بيتبدل كل مرة".

الوضع داخل السجن لا يشهد مشكلات واضحة في المعاملة، لكن الزنزانة تضيق، والزمن يثقل: "بيخرج للتريض، بس الزنزانة بتحاصره باقي اليوم، وده بيأثر عليه. خمس سنين كتير على أي بني آدم، وعلى أب وأسرته أكتر"- تقول ابنته.

وتتابع: "زرناه السبت اللي فات في سجن أبو زعبل 2، مكانه ما اتغيرش، ومافيش أي كلام عن نقله. كعادته، ما بيحكيش كتير علشان ما يزودش علينا، بس إحنا حاسين بيه".

أما الزيارة نفسها، فهي معاناة تبدأ قبل يومين من موعدها: "التحضير بيبدأ من بدري، والتوتر ملازمنا. وصلنا السجن 7 الصبح، دخلنا أول بوابة 8 ونص، بس ما شوفناهوش غير بعد ساعات من الانتظار في الشمس والزحمة. خرجنا 6 ونص بعد يوم طويل ومكلف – أكل، أدوية، مواصلات، ومجهود بدني ونفسي صعب يتوصف".

الغياب لا يُعوَّض، والحياة لم تعد كما كانت، تقول ميرنا: "غيابه مأثّر علينا كلنا.. البيت ناقصه وجوده. مش بس سنين الحبس اتسرقت منه، لكن سرقت منّا إحساسنا بالوقت. كل زيارة بنرجع منها وإحنا حاسين إننا لسه بنبتدي الغياب من جديد. بنحاول نعيش، نشتغل، نكمل.. بس الحقيقة إن الحياة و اقفة من غيره".

الخاتمة والتوصيات

تستمر الانتهاكات التي تقع بحق العاملين /ات بالصحافة والإعلام، انتهاكات تتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وهي حالات الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية، حيث وثقنا 4 حالات فصل، وعدد 4 حالات أخرى حجب حقوق مالية. أما الانتهاكات المتعلقة بالعدالة الجنائية، فقد رصدنا 24 انتهاكًا ارتكبتها جهات قضائية.

بشكل عام نشهد تصاعد في أرقام الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين. والسياق العام يبدو معاديًا للصحفيين، وخانقًا لحرية الصحافة.

في ضوء ما سبق، نطرح في هذه السطور عددًا من التوصيات يمكن أن تسهم -في حال أخذها في الاعتبار- في تحسين أوضاع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مصر:

1 - وقف جميع أشكال التضييق التي تستهدف الصحفيين/ات، وتقيد من قدرتهم على الحركة والتغطية. مع ضمان حرية النشر والتعبير بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، دون رِقابة مسبقة أو قيود غير مبررة. وكذلك التحقيق في جميع حالات الانتهاك الموثقة، مع ضمان محاسبة المسؤولين عنها وعدم الإفلات من العقاب، مع العمل على إيجاد بيئة تشريعية تُتيح حرية الرأي والتعبير وفقًا للمعايير الدولية.

2 - إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر، والاكتفاء بالعقوبات المدنية؛ ما يضمن الالتزام بالمعايير الدولية، ويحقق ازدهار العمل الصحفي والإعلامي الذي يستلزم وجود بيئة حرة وقدرة على العمل باستقلالية.

3 - كذلك إلزام المؤسسات الإعلامية بسداد الأجور في مواعيدها، ومنع أي تسويف في دفع المستحَقّات، مع توفير تأمين صحي شامل وتأمين ضد مخاطر العمل للصحفيين/ات، و إقرار عقود عمل عادلة وواضحة تحفظ حقوق الصحفيين وتمنحهم الاستقرار المهني والاجتماعي. وضرورة تحسين الظروف الاقتصادية للصحفيين عبر وضع حد أدنى للأجور يضمن حياة كريمة للعاملين/ات في القطاع الإعلامي، وتقديم تسهيلات مالية وإعانات للصحفيين المستقلين/ات لمساعدتهم في مواجهة التحديات الاقتصادية.

4 - ضرورة حماية الصحفيين/ات من الفصل التعسفي، مع توفير تعويض عادل وسريع في حال ثبوت الفصل التعسفي، لضمان الكرامة المهنية والاستقرار الاقتصادي للصحفي/ة.

5 - دعم استقلالية النشاط الصحفي والإعلامي عبر السعي إلى الحد من التدخلات القضائية، مع العمل على إيجاد بيئة تشريعية تُتيح حرية الرأي والتعبير وفقًا للمعايير الدولية. والحرص على تعزيز الشفافية في التعامل مع قضايا الصحفيين وتوضيح أسباب الحجب والاعتقالات للرأي العام.

6 - تحسين الظروف الاقتصادية للصحفيين؛ فالحرية الصحفية لا تكتمل دون تحقيق استقرار مادي للصحفيين والإعلاميين/ات؛ من ثم ضرورة وضع حد أدنى للأجور يضمن حياة كريمة للعاملين/ات في القطاع الإعلامي، وتقديم تسهيلات مالية وإعانات للصحفيين المستقلين لمساعدتهم في مواجهة التحديات الاقتصادية.

7 -أخيرًا، ضرورة التوعية الإعلامية للمجتمع بأهمية حرية الصِّحافة، وتأثيرها على المجتمع كله، ومن خلال تعزيز دور المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الصحفيين، وكذلك توفير برامج تدريبية للصحفيين حول كيفية التعامل مع التحديات القانونية والأمنية.

حقوق النشر والاستخدام

يحتفظ المرصد المصري للصحافة والإعلام بكافة الحقوق المتعلقة بمحتوى هذا التقرير، نصًا وبيانات وتحليلاً. يُسمح باستخدام المحتوى لأغراض غير ربحية في مجالات البحث والتوثيق والتدريب، شرط الالتزام بنسب الاقتباس للمصدر وعدم إجراء أي تحريف أو اجتزاء يخلّ بسياقه أو دلالاته. ويُحظر صراحةً إعادة نشر المواد الواردة أو استخدامها في سياقات تجارية أو إعلامية دون إذن كتابي مسبق من إدارة المرصد، مع مراعاة المبادئ المهنية وحقوق الملكية الفكرية. يمثل أي استخدام غير مصرّح به انتهاكًا لحقوق النشر وقد يُعرّض مرتكبه للمساءلة القانونية.

www.eojm.org
info@eojm.org
01557774094
EOJM
EOJM

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org